# إيكواس وإدارة الصراعات الداخلية في غرب إفريقيا

د. محمود زكريا محمود إبراهيم

مدرس العلوم السياسية ونائب مدير مركز دراسات حوض النيل بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

تُعدّ قضية إدارة الصراعات الداخلية في إقليم غرب إفريقيا إحدى القضايا المركزية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين على الأقل، انطلاقاً من تأثيراتها المباشرة في الواقع القانوني للدولة الوطنية ومسار التنمية الاقتصادية، وهو ما يؤثر بدوره في منظومة السلم والأمن الإقليميين، إذ إن استشراء الصراعات الداخلية، على اختلاف مسبباتها، سواءً في صورة وقوع تمرد داخلي أو انقلابات عسكرية أو عنف مصاحب للإعلان عن نتائج العمليات الانتخابية المختلفة أو غيرها، يُشكّل أحد التهديدات والمخاطر الرئيسية المباشرة لهذه المنظومة.

وترتيباً على ما سبق؛ جاءت قضية إدارة الصراعات على رأس الأولويات الإقليمية لإيكواس، باعتبار أنها التجمع الإقليمي الرئيسي في إقليم غرب إفريقيا، ضمن التجمعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية التي يعترف بها الاتحاد الإفريقي، وفقاً لقرار صادر عن القمة المنعقدة في «بانجول» بغامبيا في يوليو ٢٠٠٦م، والتي تأسست بموجب المعاهدة المُنشئة لها في (لاجوس) في ٢٨ مايو ١٩٧٥م، وقد خضعت هذه المعاهدة للمراجعة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وصدرت المعاهدة الجديدة في (كوتونو) في ٢٤ يوليو ١٩٩٣م[١]، والتي أضافت التركيز على القضايا ذات المضامين السياسية والأمنية، بجانب القضايا الأصيلة ذات المضامين الاقتصادية. وهو ما تبلور في سياق بعض المبادئ الحاكمة لعمل الجماعة، ولا سيما في إطار «المادة الرابعة» من هذه المعاهدة، التي تضمنت النص على الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار من خلال: تعزيز علاقات حسن الجوار، والتسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء، فضلاً عن تعزيز واحترام حقوق الإنسان بما يتسق مع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[٢].

ولذلك؛ سيرتكز المنظور التحليلي لهذه الدراسة على الاقتراب من الواقع المرتبط باستجابة إيكواس حيال قضية إدارة الصراعات الداخلية في غرب إفريقيا، عبر إلقاء الضوء على الآليات أو الأطر المؤسسية التابعة لها المعنية بتأدية مهام إدارة الصراعات، وإلقاء الضوء على نماذج تطبيقية لدور إيكواس في إدارة الصراعات بغرب إفريقيا، على أن تُختتم الدراسة بتقديم رؤية تقييمية لهذا الدور، مع طرح رؤية مستقبلية تتضمن بعض السبل الرئيسية لتفعيله.

## أولاً: الآليات المعنية بإدارة الصراعات في إطار إيكواس:

تتجسد وتتبلور هذه الآليات بشكلٍ رئيس عبر جملة من الأطر القانونية الرئيسية، **والمتمثلة فيما يأتي:**

### ١) المعاهدة المُعدلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس»:

صدرت في مدينة (كوتونو) في ٢٤ يوليو ١٩٩٣م، وتضمنت النص على: تعزيز التعاون بشأن تأسيس آليات لحل ومنع الصراعات الداخلية والبينية للدول الأعضاء، من قبيل تكوين لجان وطنية مشتركة لفحص مشكلات العلاقات بين الدول المتجاورة؛ تنظيم اجتماعات بين الوزارات المعنية بشأن مختلف جوانب العلاقات البينية؛ توظيف آليات التسوية السلمية للنزاعات من قبيل المساعي الحميدة والوساطة والتوفيق؛ تأسيس نظام للرقابة على السلم والأمن الإقليميين، مع تكوين قوات لحفظ السلم عند الضرورة. كما نصت على وجود لجنة للهجرة والأمن الإقليمي والشؤون القانونية والقضائية والسياسية[٣].

### ٢) البروتوكول المتعلق بآلية منع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلم والأمن:

صدر في مدينة (لومي) في ١٠ ديسمبر ١٩٩٩م، وهدف هذه الآلية: حل وإدارة ومنع الصراعات البينية والداخلية للدول الأعضاء؛ تعزيز التعاون في مجالات منع الصراع، والإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وعمليات حفظ السلم، والسيطرة على الجرائم العابرة

(١) تجدر الإشارة إلى أن إيكواس تضم في عضويتها (١٥) دولة، وهي: (بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو)، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها نحو (٥,١) ملايين كم٢. ECOWAS, "ECOWAS: History", متاح على: Access Date: 11 May 2020, at: https://bit.ly/31JRBdP

(٢) ECOWAS, Revised Treaty of Economic Community of West African Countries, Cotonou, 24 July 1993, Article.4.

(٣) ECWAS, Revised Treaty of Economic Community of West African Countries, Op.Cit., Articles. 22, 60.

للحدود، والإرهاب الدولي، وانتشار الأسلحة الصغيرة؛ حفظ السلم والأمن الإقليميين في إطار الإقليم؛ تأسيس ونشـــر قوة عسكرية ومدنية لحفظ واستعادة السلم في الإقليم عند الضـــرورة؛ حماية الميراث الثقافي للدول الأعضاء؛ ووضع إطار ملائم للإدارة الرشيدة والعادلة للموارد الطبيعية المشتركة بين الدول الأعضاء، والتي قد تكون سبباً في اندلاع صراعات بينية[١].

وتُوَظَّف هذه الآلية في ظل مجموعة من الأوضاع: العدوان أو الصراع بين اثنين أو أكثر من الدول الأعضاء؛ الصراعات الداخلية التي تشـــكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين؛ التهديد الذي يسبب كارثة إنسانية؛ الانتهاك الواضح لحقوق الإنســـان وحكم القانون؛ والإطاحة أو محاولـــة الإطاحة بحكومة منتخبـــة ديمقراطياً؛ أو أي موقف آخر يقدّره مجلس الأمن والوساطة.

وتُفعّل هذه الآلية: إما بقرار من ســـلطة الآلية؛ أو مجلس الأمن والوســـاطة؛ أو طلـــب من دولة عضو؛ أو مبادرة من الأمين التنفيذي؛ أو طلب من منظمة الوحدة الإفريقية أو الأمم المتحدة[٢].

**وتضم هذه الآلية مجموعة من الأطر المؤسسية في إطارها، تتمثل فيما يأتي[٣]:**

(أ) **السلطة** Authority: هي جهاز صنع القرار الأعلـــى في إطار هذه الآلية، تتكون من رؤســـاء الدول الأعضاء والحكومات، وتعقد اجتماعاتها عند الضرورة، وظيفتها التعامل مع المســـائل التي تُعدّ أهدافاً تسعى الآلية لتحقيقها.

(ب) **الأمانة التنفيذية** Executive Secretariat: تُعـــدّ الـــذراع الإداري للآليـــة، تحولت إلى مســـمى «المفوضية» Commission في يناير ٢٠٠٧م، مقرها في (أبوجا) بنيجيريا، ويترأسها الأمين التنفيذي الذي يعيّنه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات[٤]، وتكمن وظيفته في الاضطلاع ببعـــض المهام من قبيل إظهار الحقائق وإدارة الوساطة والتسهيل والمفاوضات والمصالحة بين الأطراف المتصارعة.

(ج) **مجلس الأمن والوساطة** Mediation and Security Council: يضـــم (٩) مـــن الـــدول الأعضاء، ونصابـــه القانوني لعقـــد الاجتماع الخـــاص به هو أغلبية الثلثين، ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية الثلثيـــن، وتكمن وظيفته في اتخاذ قرارات في قضايا الســـلم والأمن في الإقليم بالنيابة عن مؤسسة (الســـلطة)، وتنفيذ كافة السياسات ذات الصلة بحفظ الســـلم والأمن، وحل وإدارة ومنـــع الصراعات، كما أن لديه ســـلطة تحديد كل أشكال التدخل، ولا سيما نشر البعثات السياســـية والعســـكرية، ويعيّن قائد القوات بتوصية من السكرتير التنفيذي.

**وهناك هياكل داعمة لعمل مؤسسات هذه الآلية، ومعاونة بالأساس لعمل مجلس الأمن والوساطة، وهي[٥]:**

(أ) - **لجنة الأمن والدفاع** Defense and Security Commission: مـــن وظائفهـــا تقييـــم المتطلبات اللوجســـتية اللازمة لعمليات حفظ السلم؛ معاونة مجلس الأمن والوســـاطة في صياغة التفويض الخـــاص بقوة حفظ الســـلم؛ كما قد تُقـــدّم توصيات لمجلس الأمن والوساطة.

(ب) - **مجلس الحكماء** Council of Elders: يضـــم قائمة من كبار الشـــخصيات البـــارزة المنتمين لقطاعات مجتمعية متنوعة، تشـــمل المرأة والقيادات الدينية والسياسية والتقليدية، يقومون بأدوار (الوسيط، المُيسّر، المُوفِّق)، ويجتمع مرّة سنوياً، ويتم اللجوء إليه

(١) ECOWAS, Protocol Relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peace-keeping and Security, Lomй, 10 December, 1999, Chapter.1, Article. 3.

(٢) Ibid., Chapter. 5, Articles. 25, 26.

(٣) Ibid., Chapter. 2, Articles: 5-16.

(٤) Samuel Osagie and (Others), "Analysis of ECOWAS Institutional Framework for Conflict Management", Mediterranean Journal of Social Science (Vol.8, No.6, Nov.2016) p.146.

(٥) Ibid., Chapter.3, Articles:18-22.

عند الحاجة للتعامل مع صراع قائم.

(ج) - **جماعة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة لإيكواس** ECOWAS Cease-fire Monitoring Group ECOMOG: تشكلت من خلال لجنة الوساطة الدائمة Standing Mediation Committee SMC التي تأسست في ٥ مايو ١٩٩٠م، ومن مسؤولياتها: بعثات التحكم والرقابة؛ حفظ واستعادة السلم؛ التدخل الإنساني لمواجهة الكوارث الإنسانية؛ تطبيق العقوبات؛ النشر الوقائي؛ التسريح ونزع السلاح وبناء السلم.

وتساهم الدول الأعضاء بوحدات عسكرية في قوات (إيكوموج)، ويتحدد حجمها بمشاورات الأعضاء، كما أن نشر هذه الوحدات وتفويضها وقوامها العددي تتم مراجعته وفقاً للموقف على الأرض، ويتم تعيين ممثل خاص لكل عملية تقوم بها إيكوموج بتوصية من مجلس الأمن والوساطة، وهو يُعدّ رئيس البعثة والمسؤول عن التوجيه السياسي لها، وتوجيه أنشطة حفظ السلم، وتبنّي المفاوضات مع الأطراف المختلفة بغية حل الصراع[١].

(د) - **النظام الإقليمي الفرعي لمراقبة السلم والأمن أو الإنذار المبكر** Sub-Regional Peace and Security Observation system Early warning: ويتكون من:

١- **مركز للتحكم والمراقبة** Observation and Monitoring Centre: وهو مسؤول عن جمع البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير للسكرتير التنفيذي.

٢- **مناطق للتحكم والمراقبة** Observation and Monitoring Zones: تقع في إطار الأقاليم الفرعية، وهناك أربع مناطق للتحكم والمراقبة، هي: بانجول (الرأس الأخضر)، تضم: جامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا والسنغال. واجادوجو (بوركينافاسو)، تضم: كوت ديفوار ومالي والنيجر. كوتونو (بنين)، تضم: نيجيريا وتوجو. مونروفيا (ليبيريا)، تضم: غانا وغينيا وسيراليون. ولكل مقر مركزي مناطقي مكتب يقع تحت سلطة الأمين التنفيذي، يقوم يومياً بجمع البيانات بشأن المؤشرات المؤثرة في السلم والأمن في كل منطقة والإقليم الفرعي، وإعداد تقارير لإرسالها إلى مركز التحكم والمراقبة[٢].

ويأتي هذا النظام كأداة رئيسة لدعم «إطار منع الصراعات في إيكواس» ECOWAS Conflict Prevention Framework ECPF، الذي تبناه مجلس الأمن والوساطة لإيكواس في يناير ٢٠٠٨م، ليكون الإطار المعني بتحديد وتصميم وتنفيذ البرامج والأنشطة المعنية بمنع الصراعات على المستويَين الهيكلي والعملياتي في إطار الدول الأعضاء، وقد تم إطلاق خطة العمل لهذا الإطار في مدنية «أبوجا» بنيجيريا في ٢٨ يناير ٢٠١٩م[٣].

### ٣) بروتوكول الديمقراطية والحكم الرشيد:

يُعدّ بروتوكولاً مكملاً للبروتوكول المتعلق بآلية منع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلم والأمن، وقد تم تبنيه في (داكار) بالسنغال في ديسمبر ٢٠٠١م، ومما جاء فيه بشأن إدارة وحل الصراعات في الجزء الأول: عدم السماح بتداول السلطة أو الحفاظ عليها عبر الطرق غير الدستورية، وتطرق الجزء الثاني إلى مختلف الجوانب التنظيمية والإجرائية الخاصة بالعمليات الانتخابية، في حين ركز الجزء الثالث على مراقبة الانتخابات والمساعدات المقدمة من إيكواس، حيث أشار البروتوكول إلى حق أي دولة عضو في طلب مساعدة إيكواس لإجراء الانتخابات الوطنية بها، كما يحق لإيكواس إرسال بعثة مراقبة للدولة العضو

(١) Ibid., Chapter.6, Articles. 32, 33.

(٢) Ibid., Chapter.4, Articles.23, 24.

(٣) ECOWAS, "ECOWAS launches Plans of Action for its Conflict Prevention Framework", 25 Jan 2019, at: https://bit.ly/3bQLRAJ

للرقابة على الانتخابات[١]، بينما ركز الجزء الرابع على دور القوات المسلحة والشرطة وقوات الأمن في الديمقراطية، مشيراً للدور المحايد لهم في الحياة السياسية[٢].

## ثانياً: نماذج تطبيقية لدور إيكواس في إدارة الصراعات في غرب إفريقيا:

يستهدف هذا الجانب من الدراسة إلقاء الضوء على بعض الحالات التطبيقية لإدارة الصراعات من قِبل إيكواس في إطار دول إقليم غرب إفريقيا، منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، والتي شهدت حروباً أهلية أو صراعات داخلية أو انقلابات العسكرية أو تغيرات غير دستورية للسلطة السياسية، وقد ارتكز دور إيكواس في هذا الإطار على تبنّي جملة من الإجراءات التي تتراوح بين قيادة جهود الوساطة الدبلوماسية، وإرسال قوات عسكرية، وفرض عقوبات لإقرار السلم والأمن الإقليميين، وذلك كما يأتي:

### ١) ليبيريا:

مثلت ليبيريا أولى حالات إيكواس لإدارة الصراعات في إقليم غرب إفريقيا، **وقد تجسد دوره في إطار مرحلتَين:**

الأولى كانت في الفترة (١٩٩٠م-١٩٩٨م)، على أثر قيام زعيم الجبهة الوطنية في ليبيريا NPFL «شارلز تيلور» Charles Tailor بتمرد في مواجهة رئيس الحكومة «صامويل دو» Samuel K. Doe، في ديسمبر ١٩٨٩م، وقد قامت إيكواس بنشر قوة عسكرية من نحو (٣٠٠٠) عنصر، ينتمون لدول (نيجيريا، غانا، غينيا، سيراليون، غامبيا)، في ٢٣ أغسطس ١٩٩٠م، وقد تمثلت مهامها في فرض وقف إطلاق النار، ونزع سلاح الأطراف المتحاربة، وفرض حظر على شراء الأسلحة والاستحواذ عليها، وإجلاء الرعايا الأجانب، وتقديم المساعدات الإنسانية. وقد تعزز عددها ليصل لنحو (١٧,٥٠٠) عنصر، وقد شاركت نيجيريا في هذه القوة بمفردها بنحو (٧٥٪). وانتهت عملية حفظ السلم التابعة لإيكواس في فبراير ١٩٩٨م، وقد أرسلت الأمم المتحدة بعثة مراقبة عسكرية إلى ليبيريا UNOMIL بموجب القرار رقم (٨٦٦) الصادر في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣م، لمعاونة قوات الإيكوموج التابعة لإيكواس في تنفيذ التفويض الممنوح لها[٣].

بينما الحالة الثانية كانت مع تجدد الحرب الأهلية عام ٢٠٠٣م، حيث قامت إيكواس بنشر بعثة حفظ السلم الثانية لها في ليبيريا ECOWAS Mission in Liberia ECOMIL، بعد التوصل لاتفاق السلام الشامل في ١٨ أغسطس ٢٠٠٣م، وقد تم نشر هذه البعثة خارج إطار العاصمة (مونروفيا) بدءاً من ٩ سبتمبر ٢٠٠٣م، وبلغ قوامها نحو (٣,٥٦٣) جندياً، ينتمون لدول (نيجيريا، مالي، السنغال)، وقد وافقت الأمم المتحدة على تحويل هذه البعثة إلى قوة الاستقرار الدولية التابعة للأمم المتحدة United Nations Mission in Liberia UNMIL في ١ أكتوبر ٢٠٠٣م[٤].

### ٢) سيراليون:

مثلت سيراليون الحالة الثانية لإدارة الصراعات من قِبل إيكواس في غرب إفريقيا، وذلك في الفترة (١٩٩٦م-١٩٩٩م)، على أثر قيام «الجبهة الموحدة الثورية» Revolutionary United Front RUF

(١) on 01/12/ECOWAS, Protocol A/SP1 Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol relating to the Mechanism For Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security, Dakar, December 2001, Sections I, II, III.

(٢) Ibid., Sections: IV, V, VI, VII, VIII.

(٣) Natalie E. Brown, ECOWAS and the Liberia Experience: Peacekeeping and Self-Preservation (1999), pp:9-10.

(٤) Habiboulah Bakhoum, "ECOWAS as Regional Peace Broker", at: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.619.7420&rep=rep1&type=pdf, p.85.

بشـــن حرب على الحكومة الشرعية في مارس ١٩٩١م، ونجحت في الإطاحة بهـــذه الحكومة في العام التالي، وتدخّـــل إيكواس في هـــذا الصراع ونجـــح في إعادة الحكـــم المدني للدولة، وتم إجراء انتخابات في فبراير ١٩٩٦م، أسفرت عن فوز «أحمد تيجان كباح» Ahmad Tejan Kabbah برئاســـة الدولة، ولكن لم تشـــارك الجبهة الموحدة الثورية في هذه الانتخابات ولم تعترف بنتائجها، وهو ما قاد إلى استمرار الصراع.

وقد تـــم التوقيع فيما بعد علـــى «اتفاق أبيدجان» بيـــن الجبهة والحكومة في نوفمبـــر ١٩٩٦م، والذي لم يســـتمر لحدوث انقلاب عسكري آخر، وقد تم تفويض إيكـــواس بقرار من مجلس الأمن، في ٨ أكتوبر ١٩٩٧م، بشـــأن تنفيذ حظر وصـــول الأســـلحة والنفط للدولة والانقلابيين، وقامت قوات إيكوموج المكونة من وحدات تابعة لكلٍّ من (غانا، غينيا، مالي، نيجيريا)، في فبراير ١٩٩٨م، بالتدخل العسكري في سيراليون.

ونتيجةً لذلك تم القضاء على الانقلابين وانسحابهم من العاصمـــة (فريتاون)، وتم إعـــادة الرئيس «أحمد تيجان كباح» للحكم في ١٠ مارس ١٩٩٨م، وتم التوقيع على اتفاق ســـلام بين الحكومة والفصائل المتمردة في مدينة «لومي» في ســـبتمبر ١٩٩٩م، وفي السياق نفسه شـــكلت الأمم المتحدة بعثة في ســـيراليون United Nations Assistance Mission in Sierra Leone UNOMSIL، في أكتوبـــر ١٩٩٩م، لمعاونة الحكومـــة والأطراف المختلفة لتنفيذ اتفاق الســـلام، وتنفيذ خطة إعادة الإدماج والتسريح ونزع السلاح[١].

### ٣) غينيا بيساو:

تُعدّ غينيا بيســـاو إحدى حـــالات إيكواس لإدارة الصراعات في إطار إقليـــم غرب إفريقيا، **حيث تدخّل لحفظ السلم والأمن في غينيا بيساو مرتين:**

الأولـــى كانت في عام ١٩٩٩م، حيث تمت الموافقة من قِبل إيكـــواس في يوليـــو ١٩٩٨م على وضع خطة للسلام في غينيا بيســـاو، تضمنت من بين أمور أخرى نشـــر قوات إيكوموج، مكونة مـــن دول (النيجر، بنين، توجو)، وخطة للإشـــراف على اتفاق وقف إطلاق النار القائم في الدولة. وقد جاء هذا التدخل العسكري على خلفية طلب رئيس الدولة «جواو برناردو فيريرا» Joao Bernardo Vieira الحصول على الدعم من إيكواس في مواجهـــة حركة التمرد التي قامت بها مجموعة من الوحدات التابعة للقوات المســـلحة، ولم يســـفر هذا التدخـــل عن حماية رئيس الدولـــة، حيث تمت إزاحته قسراً من السلطة من قِبل المتمردين[٢]، كما تم سحب بعثـــة إيكواس بعد نشـــرها بعدة شـــهور قليلة، لنقص الدعم المالي واللوجســـتي المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي[٣].

أما المـــرة الثانيـــة؛ فارتبطت بحـــدوث انقلاب عســـكري على السلطة السياســـية في الدولة في ١٢ أبريـــل ٢٠١٢م، علـــى أثر إجـــراء انتخابات رئاســـية مبكـــرة في ١٨ مـــارس ٢٠١٢م، نتيجة وفـــاة الرئيس «مالام باشـــيا ســـانها» Malam Bacai Sanha في يناير ٢٠١٢م[٤]، أســـفرت نتيجتها عن جولة إعادة بين كل من المرشـــح «كارلوس جومز» Carlos Gomes والمرشـــح «كومبايلا» Kumba Yala، وشهدت غينيا بيســـاو حالة التوتر الداخلي جراء نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية لفترة لا تتجاوز شهراً منذ الإعلان

(١) Leopold kohou, Peacekeeping operations in west Africa (Alabama, April 2000) pp:7-9.

(٢) Linus Malu, "Collective peace-keeping in West Africa", at: http://www.monitor.upeace.org/archive.cfm?id_article=61

(٣) Titilope Ajayi, "The UN, The AU, and Ecowas – ATringle of Peace and Security in west Africa", FES Briefing Paper (Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung,Nov.2008), p.3.

(٤) IFES Election guide, "Country profile: guinea–Bissau hold new presidential election", at: http://www.electionguide.org.

عن النتائج[١].

وكنتيجة لما سبق؛ عقدت إيكواس قمة استثنائية في العاصمة الإيفوارية (أبيدجان) في ٢٦ أبريل ٢٠١٢م، وتوصلت القمة لمجموعة قرارات تُعدّ خريطة طريق لتسوية الأزمة السياسية، تمثلت في نقل السلطة بشكل سلمي عبر إجراء انتخابات في غضون ١٢ شهراً، وإرسال ونشر قوة إقليمية تابعة لإيكواس قوامها (٦٢٩) جندياً من قوات تابعة لكل من (نيجيريا، بوركينا فاسو، توجو، ساحل العاج، السنغال)، ويكمن الهدف من نشر هذه القوات في تأمين إجراءات المرحلة الانتقالية، والمساهمة في التنفيذ الفوري لخريطة الطريق المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن والدفاع، فضلاً عن تسهيل انسحاب البعثة الأنجولية للمساعدة العسكرية والفنية الموجودة في غينيا بيساو MISSANG.

فضلاً عن تشكيل (مجموعة اتصال غينيا بيساو التابعة لإيكواس) لمتابعة تنفيذ خريطة الطريق، تترأسها نيجيريا، وتضم (غانا، السنغال، بنين، الرأس الأخضر، توجو، غامبيا)، وتتمثل مهمتها في متابعة التطورات المتعلقة بتنفيذ خريطة الطريق بشكل دوري، من خلال عقد اجتماعات للمتابعة بصفة منتظمة، وقد نجحت هذه المبادرة في وضع نهاية لهذه الأزمة السياسية في غينيا بيساو، حيث استجاب قادة الانقلاب الذين استولوا على السلطة في غينيا بيساو لمطالب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قبل انقضاء المهلة المحددة (٤٨ ساعة)[٢].

### ٤) كوت ديفوار:

تُعدّ كوت ديفوار إحدى حالات إيكواس لإدارة الصراعات في إطار إقليم غرب إفريقيا، **وقد تمثل ذلك في حالتين:**

الأولى كانت في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢م، حيث قامت بنشر بعثة ECOWAS Mission in Côte d'Ivoire ECOMICI، بلغ قوامها نحو (١,٢٠٠-١,٤٠٠) جندي، ينتمون لدول (غانا، توجو، بنين، النيجر، السنغال)، كما قامت فرنسا قبل ذلك بإرسال وحدة عسكرية مكونة من نحو (١٠٠٠) جندي في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢م، ارتفع عددها بعد ذلك لنحو (٤٠٠٠) عنصر، وقد استند تدخل كِلا الطرفين بعد ذلك على القرار رقم (١٤٦٤) الصادر عن الأمم المتحدة في ٤ فبراير ٢٠٠٣م، وقد وضع هذا القرار الأساس القانوني لعملية حفظ وفرض السلم من قِبل فرنسا وإيكواس في كوت ديفوار.

وقد جاء ذلك في سياق قيام مجموعة من المتمردين التابعين للرئيس الإيفواري الأسبق (جوي) بمهاجمة ثلاث مدن رئيسية بما فيها العاصمة (أبيدجان)، بهدف محاولة إزاحة الرئيس الإيفواري «لوران غباغبو» Gbagbo Laurent من السلطة في سبتمبر ٢٠٠٢م، وعلى الرغم من فشل تلك المحاولة فإن ثمة صراعاً بات قائماً للسيطرة على مناطق عديدة في الدولة بين قوات الحكومة الشرعية والمتمردين[٣]، واتخذ مجلس الأمن القرار رقم (١٤٧٩) الخاص بتكوين بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة MINUCI في ١٣ مايو ٢٠٠٣م، تضم مكوّناً عسكرياً محدوداً، كما اتخذ مجلس الأمن القرار رقم (١٥٢٨) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٠٤م، الخاص ببدء عملية حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة UN Operation in Côte d'Ivoire UNOCI، والتي حلت محل كلٍّ من بعثة إيكواس وبعثة الأمم المتحدة MINUCI[٤].

بينما تمثلت الحالة الثانية في المرحلة التالية لإجراء جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، في ٢٨

(١) Sara Moreira, "Guinea-Bissau: Constitutional Limits on the Presidential Elections" , at: https://bit.ly/3woRlMh

(٢) ECOWAS, "ECOWAS to send troops to Guinea –Bissau,Mali", at: http://news.ecowas.int/presseshow.php?nb=121&lang=en&annee=2012

(٣) Linus Malu, Op.Cit.

(٤) Habiboulah Bakhoum, Op.Cit., p.87.

نوفمبر ٢٠١٠م، والتي قادت إلى فوز المرشح «الحسن واتارا» Alassane Ouattara على حساب الرئيس «لوران غباغبو»، وفقاً للنتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة في كوت ديفوار، ولكن الأخير لم يعترف بنتيجة الانتخابات، وفي هذا الإطار عقد إيكواس والاتحاد الإفريقي اجتماعات عديدة لحل هذه الأزمة لم تكلل بالنجاح، كان من بينها لقاء كل من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي «جين بينج» Jean Ping، ورئيس مفوضية إيكواس، ورئيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، مع الرئيس الإيفواري «غباغبو» في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م.

وكذا أرسلت إيكواس وفداً من رؤساء (بنين، الرأس الأخضر، سيراليون) لمقابلة الرئيس «غباغبو» في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م، غير أنه رفض المقابلة، وتلا ذلك إرسال وفد آخر لمقابلته في ٣ يناير ٢٠١١م، ولم يسفر الأمر عن جديد، ولكن قبل مغادرة هذا الوفد أعلن الرئيس النيجيري عن إعداد وزراء دفاع دول إيكواس لمخطط للتدخل بقوة عسكرية مكونة من نحو (٦٥٠٠) جندي لإزاحة «لوران غباغبو» من السلطة بالقوة، في حال تعثر الجهود الدبلوماسية في تحقيق هذا الهدف، وتلا ذلك عقد اجتماع لوجستي لإيكواس في مالي منتصف يناير ٢٠١١م، لتحديد البداية الزمنية لنشر القوات التابعة لإيكواس ومدة بقائها في كوت ديفوار[١].

ويلاحظ امتناع عدد من دول إيكواس عن المساهمة في إطار هذا التدخل العسكري، من قبيل: غانا- انطلاقاً من الأعباء الموضوعة على كاهلها في إطار بعثات حفظ السلم في أقاليم أخرى؛ ونيجيريا- انطلاقاً من كونها تعاني من مخاوف أمنية داخلية تحول دون مشاركتها العسكرية. كما لم يكن واضحاً علاقة التدخل العسكري لإيكواس مع الوجود الفرنسي- الذي جاء وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٥) الصادر في ٣١ مارس ٢٠١١م- وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار United Nations Operation in Côte D›Ivoire UNOCI.

### ٥) بوركينا فاسو:

تُعدّ بوركينافاسو إحدى حالات إيكواس لإدارة الصراعات في إطار إقليم غرب إفريقيا، تبلور ذلك في إطار المرحلة التالية لقيام رئيس الدولة آنذاك «بليز كومباوري» Blaise Compaoré بتغيير دستور الدولة لتمديد فترة حكمه التي استمرت ٢٧ عاماً، مما أدى إلى حدوث احتجاجات عنيفة، أجبرت الرئيس على ترك منصبه في ٢٠١٤م، وقد قامت إيكواس بدور الوساطة لوضع إطار أو خطة عمل لتشكيل حكومة انتقالية مدنية، ومع ذلك انهارت جهودها عندما قام الحرس الرئاسي بانقلاب ضد الحكومة المؤقتة واعتقل قادتها في سبتمبر ٢٠١٥م، وتلا ذلك إيفاد إيكواس بعثة سلام جديدة لبدء حوار سياسي بين جميع أصحاب المصلحة في المشهد السياسي، ولا سيما في ضوء الاحتجاجات واسعة النطاق من قادة المعارضة والمجتمع المدني.

وقد قدّم فريق الوساطة التابع لها، بقيادة الرئيس السنغالي «ماكي سال» Macky Sall، الذي تلاه رئيس بنين آنذاك «توماس بوني يايي» homas Boni Yayi، مسودة اتفاق بشأن انسحاب المجلس العسكري وإعادة الحكومة المدنية المؤقتة، احتوت على العديد من البنود التي أثارت الجدل؛ من قبيل: تأجيل إصلاحات الحرس الجمهوري إلى ما بعد الانتخابات، ومنح العفو لقادة الانقلاب، وهو ما أدى إلى وجود إدانة من جانب الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني، ودفع إيكواس للتراجع عن هذه البنود، وهو ما ترتب عليه القبض على قادة الانقلاب العسكري وإعادة الحكومة المدنية المؤقتة، التي نظمت بدروها انتخابات كانت بمثابة نهاية للفترة الانتقالية، في أواخر نوفمبر ٢٠١٥م، أسفرت عن فوز الرئيس «روش مارك كريستيان كابوري» Roch Marc Christian Kaboré بمقعد

(١) Nicolas Cook, Cote d'Ivoire's Post-Election Crisis (Congressional Research Service, 28 Jan 2011), p.18.

الرئاسة، وكان من المفترض أن تُجرى هذه الانتخابات خلال شهر أكتوبر، ولكنها تأجلت بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في شهر سبتمبر[١].

**٦) النيجر:**

تُعدّ النيجر إحدى حالات إيكواس لإدارة الصراعات في إطار إقليم غـرب إفريقيا، حيث انخرطت إيكواس في إطـار المرحلة التالية على قيـام الرئيس الحالي «مامادو تانجا» Mamadou Tandja بتغيير الدستور للترشح لولاية رئاسية ثالثة في عام ٢٠٠٩م، بما يخالف بروتوكول إيكواس بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد، والذي يحظر التغيير غير الدستوري للحكومة، وتبلورت اسـتجابة إيكواس من خلال تعليق عضوية النيجر في التجمـع، وتعيين الرئيس النيجيري الأسـبق الجنرال «عبد السلام أبو بكر» Abdulsalami Abubakar ممثلاً أو مندوباً خاصاً لحل الأزمة السياسية، وطالبت سـلطات الدولة بتأجيل انعقاد الانتخابات التشريعية لأجل غير مسـمى، وكان من المقـرر إجراؤها في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩م، وذلك لعقد حوار مع الأحزاب السياسية الرئيسية لحل الأزمة السياسية في الدولة، كما أضافت أنه في حالة عدم امتثال رئيس الدولة لقرارات إيكواس سيؤدي ذلك لفرض عقوبات كاملة بشكلٍ تلقائي وفوري على النيجر.

وقـد قـام رئيـس الدولـة بالمضي قُدمـاً في الانتخابات التشـريعية في ٢٠ أكتوبـر ٢٠٠٩م، التي قاطعتها المعارضـة، وكنتيجة لذلـك أعلنت إيكواس أنها لن تعترف مجدداً برئاسة الرئيس «تانجا» للدولة، وأنهى الانقلابُ العسكري الذي جرى في فبراير ٢٠١٠م الوساطةَ الرسـمية لإيكواس في النيجر، وعلى الرغم من أن هذا الانقلاب العسكري- شأنه شأن أيّ انقلاب عسـكري آخر- يتعـارض مع القواعـد المتفق عليها والمعمول بها في إطـار إيكواس؛ فإن إيكواس واصلت اتصالاتها مع القيادة العسـكرية الجديدة، في محاولةٍ للعمل من أجل إعادة البلاد إلى الحكم الدستوري[٢].

**٧) مالي:**

تُعدّ مالي إحدى حالات إيكواس لإدارة الصراعات في إطـار إقليم غـرب إفريقيا، حيـث كان لإيكواس اسـتجابة حيال الصراع الداخلي بها منذ مطلع العقد الثاني مـن الألفية الجديدة، وذلك فـي ثلاث أزمات رئيسية، هي:

الأزمة الأولى في مالـي ارتبطت بالمرحلة التالية لوقـوع انقلاب عسـكري في مـارس ٢٠١٢م، نفذته مجموعة مـن ضباط الجيش بقيادة «أمادو سـانجو» Amadou Sanogo، الذي اسـتولى على السـلطة وعطّل العمل بالدستور وحل مؤسسات الدولة.

فـي البدايـة؛ قامـت إيكـواس بتعييـن رئيس بوركينافاسـو «بليز كومباوري» Blaise Compaoré وسـيطاً لحل الأزمة السياسية في مالي، في ٢٧ مارس ٢٠١٢م. وقد تم التوقيع على اتفاقية إطارية بين إيكواس والانقلابيـن في ٨ أبريل ٢٠١٢م، قادت إلى اسـتقالة رئيس مالي الأسـبق «أمادو توماني توريه» Amadou Toumani Touré، وتعيين رئيس الجمعية الوطنية «ديونكوندا تراوري» Dioncounda Traoré رئيساً مؤقتاً لمالـي في ١٢ أبريـل ٢٠١٢م، كما قضت هذه الاتفاقية بتشكيل حكومة انتقالية برئاسة رئيس الوزراء، الذي مُنح سلطات واختصاصات تنفيذية، وقد تم تعيين «تشيدي موديبو ديارا» Cheick Modibo Diarra رئيسـاً للوزراء في ١٧ أبريل ٢٠١٢م، كما تم تشـكيل حكومة وحدة وطنية في ٢٠ أغسطس ٢٠١٢م.

ومـع تدهور الأوضاع الأمنية بشـكلٍ كبير عقدت إيكـواس اجتماعـاً فـي نيجيريا في يونيـو ٢٠١٢م،

(١) Carnegie, "Regional Cooperation on Democratization and Conflict Management in Africa", 19 Mar 2018, at: https://bit.ly/3nW3Ah1

(٢) Samuel Atuobi, "ECOWAS and Mediation in West Africa: Toward an Enhanced Capacity", Harvard Africa policy journal (volume 7, 2010-11) pp:35-36.

قررت خلاله إطلاق عملية عسكرية لإعادة السيطرة على المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين شمال مالي، من خلال تكوين «بعثة إيكواس في مالي» (MICEMA)، ولكنها لم تتجاوز مراحل التخطيط[١]، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أسباب عديدة، تتمثل في كون إيكواس لا تمتلك النفوذ السياسي والموارد المالية للمضي قُدماً دون توافر المساعدات الدولية، وذلك بسبب حالة التردد وعدم الثقة لدى المانحين تجاه هذه البعثة، لقلقهم حيال قدرتها على التعامل مع الأوضاع في شمال مالي، بالإضافة لحالة العداء المواجِهة للبعثة من قِبل الانقلابين لأي وجود مسلح في العاصمة المالية (باماكو)، وغياب التوافق بشأن هذه البعثة، ولا سيما من قِبل الجزائر وموريتانيا، وما زاد من صعوبة الأمر كون هاتين الدولتين غير أعضاء في إيكواس[٢]. وأدى ذلك إلى حدوث تغيّر في فلسفة إدارة الصراع في مالي، حيث بدأ التركيز على تبنّي جهد قاري جماعي من قِبل الاتحاد الإفريقي، بتشكيله بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي AFISMA، بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٨٥) لعام ٢٠١٢م. وفي ١ يوليو ٢٠١٣م انتقلت دفّة الأمور من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة، حيث اندمجت بعثة الاتحاد الإفريقي في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ومتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[٣] MINUSMA.

وارتبطت الأزمة الثانية في مالي، التي كان لإيكواس دور في مواجهتها، بالانقلاب العسكري الذي حدث في ١٨ أغسطس ٢٠٢٠م من قِبل عناصر من القوات المسلحة، قاموا بتشكيل لجنة وطنية لإنقاذ الشعب National committee for salvation of the people CSNP، ودعوا إلى انتقال سياسي مدني يؤدي إلى الانتخابات، وأسفر هذا الانقلاب عن اعتقال الرئيس «إبراهيم بوبكر كيتا» المنتخب في أغسطس ٢٠١٣م، ثم أعيد انتخابه لخمس سنوات عام ٢٠١٨م، ويأتي هذا الانقلاب في سياق الأزمة السياسة والاجتماعية الناتجة عن الانتخابات البرلمانية في مارس- أبريل ٢٠٢٠م، التي أدت إلى انتشار الاحتجاجات المناهضة للرئيس «إبراهيم كيتا»، واتسمت بالعنف، في ٥ يوليو ٢٠٢٠م.

وتبلورت استجابة إيكواس حيال هذا الانقلاب العسكري عبر عقد جلسة استثنائية في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٠م، تمثلت أهم مخرجاتها في: إغلاق دول غرب إفريقيا حدودها البرية والجوية مع مالي؛ بالإضافة لإيقاف مبادلاتها المالية والتجارية معها باستثناء الإمدادات الضرورية لجائحة كورونا والكهرباء؛ والمناداة بفرض عقوبات فورية على العناصر العسكرية المنفذة للانقلاب وشركائهم[٤]. كما قامت بإرسال بعثة للقيام بمهام الوساطة في الفترة (٢٢-٢٤) أغسطس ٢٠٢٠م، أعقبها عقد قمة استثنائية في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٠م، تمثلت أهم مخرجاتها في اتخاذ جملة من القرارات، لعل من أهمها: ضرورة تعيين رئيس انتقالي ورئيس وزراء من المدنيين مع ضمان عدم ترشحهما في الانتخابات الرئاسية القادمة؛ ضرورة ألا تتجاوز الفترة الانتقالية (١٢) شهراً؛ وتأسيس لجنة للمتابعة[٥]. ويلاحظ أن إيكواس في مرحلة ما قبل وقوع هذا

(١) Jude Cocodia, "The African capacity for immediate response to conflict and the African standby force: options for peace intervention in Africa", APN Working papers: NO. 7 (Social science research council, April.2016), pp:3-4.

(٢) Jakkie Cilliers And (Others), "Lessons from African Peacemaking", Background Papers-Africa Mediators' Retreat 2013, The Oslo Forum Network of Mediators, 2013, pp:39-40.

(٣) Jude Cocodia, Op.Cit., pp:4-5.

(٤) ECOWAS Commission, "Statement by ECOWAS Heads of State and Government on Mali", 20 Aug 2020, at: https://bit.ly/3bKgBTZ

(٥) ECOWAS Commission, "Declaration by ECOWAS Heads of State and Government on Mali", 28 Aug 2020, at: https://bit.ly/3oa6LAC

الانقلاب العسكري؛ كانت قد قامت بإرسال بعثة إلى العاصمة (باماكو) في ٢٣ يوليو ٢٠٢٠م، من خمسة رؤساء لدول (النيجر، كوت ديفوار، غانا، نيجيريا، السنغال) لعقد اجتماع مع الرئيس «إبراهيم كيتا» والأطراف الأخرى، لتسوية الأزمة من خلال التوفيق بين الرئيس والمعارضة التي تطالب بتنحّيه، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من القرارات خلال القمة الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات التي عُقدت في ٢٧ يوليو ٢٠٢٠م، تمثلت في: إعادة تشكيل المحكمة الدستورية؛ استقالة أعضاء الجمعية الوطنية الذين كانت عملية انتخابهم محل تنازع؛ تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم المعارضة والمجتمع المدني؛ فضلاً عن تشكيل لجنة لإجراء التحقيقات لتحديد المسؤولين عن العنف خلال احتجاجات ١٠ و١١ يوليو ٢٠٢٠م. وقد تم إرسال بعثة متابعة في الفترة (١٠-١٣) أغسطس ٢٠٢٠م لمراجعة تطبيق القرارات المتخذة في إطار قمة ٢٧ يوليو ٢٠٢٠م.

أما الأزمة الثالثة في مالي، التي كان لإيكواس دور في مواجهتها، فارتبطت بالمرحلة التالية لوقوع الانقلاب العسكري في ٢٤ مايو ٢٠٢١م، الذي يُعدّ الثاني من نوعه في تسعة أشهر، حيث عُقدت قمة استثنائية في (أكرا) في ٣٠ مايو ٢٠٢١م، تقرر خلالها: تعليق عضوية مالي في جميع الهيئات الحاكمة للجماعة؛ المطالبة بإنهاء الإقامة الجبرية المفروضة على رئيس الدولة ورئيس الحكومة اللذَين تمت الإطاحة بهما؛ تشكيل حكومة شاملة جديدة ودعم انتقال السلطة السياسية تمهيداً لإجراء انتخابات في ٢٧ فبراير ٢٠٢٢م؛ مع التأكيد على منع ترشح رئيس الحكومة الانتقالية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء في الانتخابات الرئاسية؛ دعوة جميع الشركاء الدوليين بما في ذلك الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمواصلة دعم التنفيذ الناجح لعملية الانتقال في مالي[1].

### ٨) جامبيا:

تُعدّ جامبيا إحدى حالات إيكواس لإدارة الصراعات في إطار إقليم غرب إفريقيا، وارتبط تدخّل إيكواس في إطارها بالمرحلة التالية للانتخابات الرئاسية التي جرت في ١ ديسمبر ٢٠١٦م، وأسفرت عن فوز المرشح «أداما بارو» Barrow Adama، على حساب الرئيس «يحيى جامع» Yahya Jammeh، الذي تولى السلطة منذ عام ١٩٩٤م عبر انقلاب عسكري، وهو ما دفعه إلى عدم الاعتراف بنتيجة هذه الانتخابات.

وقامت إيكواس بالعديد من جهود الوساطة أو المفاوضات الدبلوماسية لحل الأزمة، من خلال قيام رؤساء دول (ليبيريا، سيراليون، غانا، نيجيريا) بزيارة جامبيا في ١٢ ديسمبر ٢٠١٦م، لمحاولة إقناع الرئيس «يحيى جامع» بالعدول عن موقفه وتسليم السلطة إلى الرئيس الشرعي المنتخب «بارو».

كما عقدت إيكواس اجتماعاً في ١٧ ديسمبر ٢٠١٦م، أكدت فيه الاعتراف بنتيجة الانتخابات التي جرت في ديسمبر ٢٠١٦م، وضمان توفير الأمن للرئيس المنتخب «بارو» وتسليمه السلطة بحلول ١٩ يناير ٢٠١٧م، ومطالبة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بالموافقة على كافة قرارات إيكواس الخاصة بالأزمة، وبالفعل أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً بشأن دعم قرارات إيكواس لإدارة الأزمة السياسية في جامبيا في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٧م.

وتلا ذلك إعلان رئيس مفوضية إيكواس عن قيام السنغال بتدشين عمليات «استعادة آمال الشعب في جامبيا»، في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٧م، على أن تكون القوات الجاهزة المرتبطة بهذه العمليات مستعدة للتدخل عسكرياً في جامبيا، كما أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي قراراً بشأن عدم التسامح نهائياً مع التغيرات غير الدستورية للحكومات في إفريقيا،

(١) "West African Leaders Suspend Mali From Regional Bloc Over Coup", May 30, 2021, at: https://bit.ly/3kcRyxb

واعتبـــار أن «يحيى جامع» رئيس غير منتخب بشـــكل شـــرعي بحلول ١٩ ينايـــر ٢٠١٧م[١]، ولم تتغير الأمور بحلول هذا الموعد باتجاه تخلي «جامع» عن الســـلطة، وهو ما اســـتدعى إعلان الســـنغال عن دخول القوات التابعـــة لإيكواس الأراضي الجامبية، وهي العملية التي أُطلق عليها «اســـتعادة العملية الديمقراطية»، وتلا ذلك إجراء جهود دبلوماسية مرّة أخرى لنقل السلطة، انتهت بموافقة «جامع» على تسليم الســـلطة للرئيس «بارو»، عقب التوقيع على اتفاق سياسي في ٢١ يناير ٢٠١٧م[٢].

### ٩) غينيا كوناكري:

تُعدّ غينيا كوناكري إحـــدى حالات إيكواس لإدارة الصراعات في إطار إقليم غـــرب إفريقيا خلال العام الجاري (٢٠٢١م)، وتبلورت استجابته في إطار المرحلة التالية لوقوع الانقلاب العســـكري الذي أطاح بالرئيس «ألفـــا كوندي» في ٥ ســـبتمبر ٢٠٢١م مـــن قِبل أفراد القوات الخاصة بقيادة العقيد «مامادي دومبويا»، تحت مســـمى اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية CNRD، وذلك بدعوى استشراء الفساد وتجاهل حقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية، وقد اتخذت اللجنة عدداً من القرارات الاستثنائية من قبيل تعطيل العمل بالدستور، وحـــل الحكومـــة والبرلمان والمؤسســـات الأخرى في البلاد، وإغلاق الحـــدود البرية والجوية، وإعلان حظر التجول على الصعيد الوطني، واســـتبدال المســـؤولين الحكوميين بالقادة العسكريين في المناصب الحكومية، فضلاً عن منع الوزراء والمســـؤولين من مغادرة البلاد طيلة الفترة الانتقالية.

وجاءت استجابة إيكواس عبر عقد جلسة استثنائية افتراضية في ٨ سبتمبر ٢٠٢١م، أكدت فيها معارضتها الصريحة لأي تغيير سياســـي بوســـائل غير دستورية، وطالبت باحترام السلامة الجسدية لرئيس الدولة «ألفا كوندي»، والإفراج الفوري وغير المشـــروط عن جميع المعتقلين، ودعت إلى اســـتعادة النظام الدستوري في الدولة بشـــكل فوري من قِبل قوات الدفاع والأمن، كما قررت تعليق عضوية غينيا فـــي جميع هيئاتها، ودعت كلاً من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى المصادقة على هذه القرارات[٣]. وفي السياق نفسه قامت بإرسال بعثة رفيعة المستوى إلى جمهورية غينيا في ١٠ سبتمبر ٢٠٢١م، بقيـــادة رئيس المفوضية «جان كلود كاســـي»، للإفراج الفوري عـــن الرئيس «ألفا كونـــدي»، وتعيين رئيس وزراء مدني يتمتع بالمصداقية، وإجراء انتخابات بعد مدة أقصاها ستة أشهر للمساعدة في توجيه غينيا نحو النظام الدستوري[٤].

وتلا ذلك قيام إيكواس بعقد جلسة استثنائية أخرى في (أكرا) بغانا في ١٦ سبتمبر ٢٠٢١م، قررت خلالها هيئة رؤســـاء الدول والحكومات: دعـــم تعليق عضوية غينيا في جميع الهيئات التابعة لإيكواس لحين استعادة النظام الدستوري في الدولة؛ ضمان إجراء الانتخابات الرئاســـية والتشريعية في غضون ســـتة أشهر؛ حظر السفر على أعضاء اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية CNRD وأفراد أســـرهم وتجميد أصولهـــم المالية؛ ضمان عدم الســـماح لأي عضو من أعضاء هذه اللجنة بالتنافـــس في الانتخابات الرئاســـية؛ فضلاً عن دعوة الاتحـــاد الإفريقي والاتحاد الأوروبـــي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى دعم تنفيذ هذه العقوبات[٥].

---

(١) Mohamed Helal, “The ECOWAS Intervention in the Gambia – 2017”, Public Law and Legal Theory Working Paper Series (Center for Interdisciplinary Law and Policy Studies, No. 6-414, 2 Oct.2017) pp:3.

(٢) IPI Global Observatory, "A New African Model of Coercion? Assessing the ECOWAS Mission in The Gambia", at: https://bit.ly/3mUFzX8

(٣) ECOWAS: Final Communique of September 9, 2021 Heads of State Video Conference Meeting on Guinea”, 8 September 2021, at: https://bit.ly/3GpsnkN

(٤) CGTN, “ECOWAS delegation in Guinea for talks with military”, 10 Sep 2021, at: https://bit.ly/3pX3ffd

(٥) Economic community of west African states

## ثالثاً: رؤية تقييمية لدور إيكواس في إدارة الصراعات في غرب إفريقيا:

**تشير القراءة التقييمية لواقع دور إيكواس في مجال إدارة الصراعات إلى أنها:**

– نجحت في التحول من كيان اقتصادي إلى اتحاد اقتصادي وسياسي وأمني، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، عبر القيام بمهام ووظائف تحقيق الاستقرار في غرب إفريقيا وإدارة الصراعات، على نحوٍ يتوافق مع المضامين المتعلقة بالإقليمية الجديدة New Regionalism، وهو ما تبلور عبر اعتمادها على الذراع العسكري التابع لها «إيكوموج»، أو بعثات الوساطة الدبلوماسية لحفظ وفرض السلم والأمن في دول غرب إفريقيا.

– كما استطاعت إيكواس أن تثبت أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في تنفيذ خريطة الطريق لهيكل السلم والأمن الإفريقي (٢٠١٦-٢٠٢٠م)، حيث قدّمت بعض النماذج على «أفضل الممارسات» التي يمكن أن تسترشد بها التجمعات الأخرى في القارة الإفريقية، والتي تتمثل في: وجود اتفاقيات رسمية بين إيكواس والمجتمع المدني مما يسمح بمشاركة أسهل وأكثر فعالية لها في مجال إدارة الصراعات؛ توظيف الآليات التابعة لمنظمات المجتمع المدني في هذا السياق مما يسهم في تطوير مؤشرات الحكم الرشيد؛ استخدام مراكز الاستجابة الوطنية- التي تعتمد بشكلٍ رئيس على الدولة ذاتها- لتعزيز الربط بين كلٍّ من الإنذار والاستجابة المبكرة؛ التطوير الجيد لإطار منع الصراعات والوقاية منها مع تحديد العناصر اللازمة لذلك على المستويين التشغيلي والهيكلي؛ فضلاً عن القيام بعمل مراجعات بشأن جوانب الفعالية والنجاح والإخفاق[1].

وعلى الرغم من الخبرات التشغيلية والعملياتية لإيكواس في مجال إدارة الصراعات، ولا سيما على مستوى حفظ وفرض السلم، وهو ما يضعها في مقدمة التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى على المستوى القاري، **فإن ثمة بعض التحديات المواجهة لها، ولعل من بينها:**

– محدودية الموارد المالية الذاتية، فعلى سبيل المثال أثرت تلك الموارد بشكلٍ مباشر على انتشار «بعثة إيكواس في مالي» MICEMA، والتي لم تتجاوز مراحل الإعداد والتخطيط[2]، ويعزز من ذلك أن الإجراءات المالية لإيكواس قد لا تتفق مع معايير التمويل الدولية.

– الافتقار إلى القيادة وهيكل التحكم الموحد، نظراً لأن كل دولة عضو ما زالت تتحكم في الوحدات العسكرية التابعة لها بشكل ذاتي بعيداً عن التنسيق الجماعي المشترك.

– التفاوت في القدرات والإمكانيات والمهنية والاحترافية بين هذه الوحدات.

– الافتقار إلى النظام اللوجستي المركزي، وغياب الدعم اللوجستي.

– وتراجع القدرة على التحول والانتقال من بعثة لحفظ السلم إلى بعثة لفرض السلم، كما حدث في حالة سيراليون.

– وكذلك عدم تمكن بعثات إيكواس في كلٍّ من ليبيريا (١٩٩٠م-١٩٩٧م، ٢٠٠٣م)، وسيراليون (١٩٩٧م-١٩٩٩م)، وغينيا بيساو (١٩٩٨م-١٩٩٩م)، وكوت ديفوار (٢٠٠٣م-٢٠٠٤م)، من التحول من

---

(١) Amanda Lucey & Moyosore Arewa, Sustainable peace: Driving the African Peace and Security Architecture through ECOWAS (Institute for Security Studies, ISS Paper 301, Nov 2016), p.14.

(٢) Jude Cocodia, Op.Cit., pp:3-4.

(ECOWAS), extraordinary session of the ECOWAS authority of heads of state and government, Accra, republic of Ghana 16 September 2021, p.3.

مهمة حفظ السلم إلى بناء السلم، حيث كانت تندمج هـذه البعثات بشـكل تالٍ في إطـار عمليات الأمم المتحدة[١].

**ويضاف لما سبق بعض التحديات الأخرى على مستويات عدة:**

فعلى مستوى قضية الإنذار المبكر للصراعات؛ نجـد أن نظام الإنـذار المبكـر ECOWARN يواجه بعض التحديات، والمتمثلة في نقص الموارد المالية والمادية اللازمة لمواجهة المشكلات الهائلة فـي إقليم مترامي الأطراف كغـرب إفريقيا، والتي تتعلق باستشـراء الفقر ومحدودية التنمية والعنف السياسـي والانتخابي ومجمل القضايا ذات الصلة بالأمن الإنسـاني، كما أن بعض الحكومات الوطنية قد تتجاهـل التنبيهات والتحذيـرات الصادرة عن هذه الآلية، فضلاً عن كونها قد ترفض الاستجابات المتعلقـة بالمراكـز الوطنية للاسـتجابة والإنذار المبكر إذا لم تكن في صالحها، بالإضافة لعدم نقل الخطـورة التي قد تنطوي عليها التقارير بالشـكل الكامل إلى صانعي القرارات.

وعلى مستوى مراقبة الانتخابات؛ نجد أنه قد تم توجيه النقد لإيكواس لعدم تبنيها لقرارات أو أفعال في بعض الحالات من قبيل (حالة غامبيا).

وكذلك على مسـتوى الوساطة في الصراعات؛ نجد أنه لم يتم تطوير إجراءات التشـغيل القياسية للإدارة التي تم تطويرها حديثاً لهذا المجال.

وأخيراً على مستوى بناء السلام؛ نجد أنه ليس هناك إطار لسياسة إعادة الإعمار والتنمية PCRD لدعم التدابير والإجراءات المتعلقة ببناء السلم، في إطار مرحلة ما بعد الصراعات[٢].

**وتشير القراءة المستقبلية إلى ضرورة تبني جملة من السبل لتعزيز دور إيكواس في مجال إدارة الصراعات في غرب إفريقيا، والمتمثلة في:**

– تعزيـز القـدرة المتعلقة بتنفيـذ القرارات التي يتم التوصل إليها كمخرجـات نهائية لعمليات الوسـاطة، عبر التأكد من الجاهزيـة التامة للقوة الجاهـزة لإيكـواس ESF، مع الاهتمـام بالمكون المدني في إطار هذه القوة بشكلٍ أكبر لدعم عمليات التدخل أو البعثات المستقبلية.

– الاسـتفادة مـن الآليـات التقليديـة لحل الصراعات، وعلى رأسها دور الحكام التقليديين في دعم جهود الوساطة.

– تفعيـل مكـون الدبلوماسـية الوقائية التابع لـ«إطار منع الصراعات في إيكواس» ECPF.

– ضـرورة الاعتماد على «الوسـطاء المهنيين» الذيـن يتمتعون بالخبرة والكفـاءة والحيادية- بدلاً مـن الاعتماد على الوسـطاء من رؤسـاء الدول-، وذلك لتعزيز القدرة على خلق حلول وسطى مقبولة لأطراف الصراع[٣].

ويضـاف لما سـبق: ضـرورة توافـر الإرادة السياسـية الحقيقية للدول الأعضاء لتفعيل آليات إدارة الصراعات بشكلٍ يدعم نظام الأمن الجماعي في الإقليم؛ تعزيز التنسـيق والتعاون البيني للدول الأعضاء لمواجهة التحديات الأمنية المشـتركة في إطار مبدأ «تفعيـل الحلول الإفريقية للمشـكلات الإفريقية»؛ دعم التنسيق القائم بين إيكواس والاتحاد الإفريقي من جانب والأمم المتحدة من جانب آخر، في ظل الأطر القانونية الحاكمـة والناظمة لذلك؛ فضلاً عـن تعزيز الموارد الماليـة الذاتية اللازمة لتمويل الأنشـطة الخاصة بآليات إدارة الصراعات في غرب إفريقيا، وذلك في مقابل تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية ■

(١) -Samuel Osagie and (others), Op.Cit., pp:194 .151

(٢) Amanda Lucey & Moyosore Arewa, Op.Cit., .p.15

(٢) .Samuel Atuobi, Op.Cit., p.39